الاستقبال اصيق له اجهوري تلقاء ذراع تقريبا اي فاكثر بذراع الادمي
وان بعد عنه ثلاثة اذرع فاكثر وفارق نظيره في سترة المصلي وقاضي الحاجة
بان القصد ثم ستره عن الكعبة ولا يحصل الا مع القرب وهنا اضافية
عنها وهو حاصل في البعد كما لقرب الاجهوري ومن امكنه علم القبلة
اي بلا مشقة لا يحتمل كما ابن قاسم على المنهج يوخذ منه ان الاعمى اذا دخل
المسجد الحرام او مسجد محرابه بعيد وشق عليه سؤال الكعبة في الاولى
والمحراب في الثاني لا يسئل المحراب بالناس وامتداد الصفوف او نحو ذلك
يسقط عنه وجوب السؤال وجاز له الاخذ بقول المخبر عن علم او ورع قاوقي
الرملي يكفي من بعض المصليين عند عدم تمكنه من سؤال العلم ومشقة
ذلك اجهوري لم يعمل بغيره عالم والحاصل ان مراتب القبلة
العلم بنفسه ثم بقبول الثقة ثم بالاجتهاد ثم بتقليد المجتهد واعلم
انه لو اخبر رب المنزل اي صاحب الدار الثقة حيث لم يعلم اذ اخباره
عن اجتهاد والا لم يقلده كما مر الرملي والظاهر انه لا يجب سوال
عن مستنده كما قاله الحلبي في اخباره في المرتبة الثانية فان لم
يمكنه او امكنه ولم يجز له كقوله انا اشاهد الكعبة او
المحراب المعتمد اجتهد وجوبا ادلة الاجتهاد الغلبة وتحلف
باختلاف الاماكن في العراق كلها يجعل المصلي خلف اذنه اليمنى
ومن خلف البدري في اليمن قبالته ما بين جانب الاليسر
والشام وراءه لكل فرض عيني او صلاة حازه ولا تقبل
واعاد فلا تعمل لعدم ردته على الاجتهاد ثم المنهج فلو تعذر
اي بصيرا فلا يعمل اعمى اقوى ادلته يعمل فيه العارف بالادلة
اي لا بوجود وقوله ان كثروا اي بان وجد واحد لا بد بسقط
فرض الكفاية حلبي على منهج ومن صلى باجتهاد اي مزيء من
صلاته وقوله فتيقن اخرج الظن والمراد بتيقنه ما يشمل معه الا
اجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معاينة ثم المنهج والحاصل

ان

ان المجتهد في القبلة ثلاثة احوال اما ان يتغير اجتهاده قبل الصلاة او
فيها او بعدها واذا كان قبلها فله ثلاثة احوال ان يتيقن الخطا ويظهر له
الصواب يقينا او ظنا فيعمل بالثاني وان يظن الخطا والصواب فيعمل
بالثاني ايضا ان كان اوضح والا تخير وان كان في الصلاة فان تيقن
الخطا وظن الصواب استانف وان ظن الخطا والصواب قيل يتخير
والمعتمد تقييده بما اذا كان الثاني اوضح كما تعلم الشبراملسي عن البغوي
وان كان بعد الصلاة فان تيقن الخطا وظن الصواب اعاد وان
ظن الخطا والصواب لم يؤثر اه زيادي فان تغير اجتهاده قبل
الصلاة فان تيقن او ظن وكان الثاني اوضح عمل بالثاني فيهما وان
استويا تخير هذه ثلاثة وان كان في الصلاة فان تيقن عمل بالثاني
او ظن وكان الثاني اوضح وان استويا استمر على العمل بالاول هذه
ثلاثة ايضا وان كان بعدها اعاد في اليقين دون مسيء الظن فهذه
ثلاثة ايضا فالجملة تسعة اه ان ترجح فان لم يترجح استمر
وهذا التفصيل هو المعتمد ز ولا اعادة عليه لما فعله بالاول
لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد والخطا فيه غير معين عمل
بالاول اي استمر عليه وفارق حكم الشاوي قبلها اي قبل الصلاة
حيث يجتهد في الشاوي بخلاف ما اذا كان فيها فيجب ان يعمل بالاول
وقوله بانها اي في الصلاة اه في محاريب النبي صلى الله عليه
وسلم اي الذي ثبت صلاته فيها ولو باخبار واحد ابن قاسم واقره
الاجهوري في محاريب المسلمين اي الموثوق بها بخلاف غيره كمحاريب
الغرافة وارباض مصر فلا يجوز العتماد ها جهة اي لا يجتهد في
اي جهة بخلاف اليمامن والشامر فيجتهد فيهما وذلك لانه لا يسعه
الخطا في الجهة دونها ومن ثم كان الاجتهاد في نوع كجهة الكوفة
والشام وجامع مصر الشيخ جائز لانهم لم يضبطوها الا على الاجتهاد

د

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)